غزو الاقتصاد العالمي بالعملات الرقمية بين التأييد والمعارضة

هل سيسفر عن أزمة عالمية جديدة؟

رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس مساعد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

في ظل تزايد انتشار العملات الرقمية كان لابد من التفكير في ماهيتها وأصولها، فقد اقتحمت علينا أسواقنا المالية دون مبرر واضح، وهو ما آثار الشكوك حول أزمة مالية عالمية جديدة على الأبواب على وشك الحدوث بعد تبني العديد من الدول للعملات الرقمية والسير في طريق الاعتراف الرسمي بها. إلا أن هذه الأزمة قد تكون مختلفة بشكل كلي عن الأزمات المالية السابقة لأنها نابعة من عدة دول اعترفت بالعملات الرقمية وسمحت بالمضاربة والتداول بها.

فهل نحن بانتظار أزمة أشد عداءً من الأزمات السابقة؟ وهذا ما سيتم عرضه مدعمًا بوجهات نظر حول هذا الشأن.

العملات الرقمية وتقنية ال Blockchain

اختلط الوضع بين مفهومي العملات الرقمية وتقنية سلسلة الكتل، أو كما يطلق عليها البلوكتشين Blockchain إلا أن هناك فرق واضح بين المفهومين فالعملات الرقمية هي عملات تم ابتكارها كوسيلة للتواصل عبر الانترنت حظي البيتكوين على شهرة واسعة، نظراً لأنه أول العملات التي تم اطلاقها وعزز شهرته تزايد الأرباح التي حققها فقد وصل في عام ٢٠١٨ م إلى ١٨٠٠٠ دولار يذكر أن عدد العملات الرقمية وصل الآن ما يقرب من ١٤٠٠ عملة رقمية، أما تقنية ال Blockchain فهي تقنية تم استخدامها أول مرة من مبتكري عملة البيتكوين وهي بمثابة سجل الكتروني غير قابل للفساد أو الإتلاف يسجل عليها عمليات البيع والشراء، سميت بسلسلة الكتل نظراً لارتباط كل بلوك أو كل عقدة أو كل سلسلة بما قبلها فلا نستطيع التغيير على البيان الذي تم ادخاله فيما بعد أو التلاعب بالعمليات وتتميز هذه التقنية عن غيرها من وسائل الإدخال التقليدية في السرعة في الأداء والأمان نتيجة تشفير البيانات التي يتم ادخالها وأنها تسجل على أكثر من Server في نفس الوقت لحفظ البيانات.

أشار (عصام الدين، ٢٠١٤) إلى الضوابط التي وضعها مبتكرو عملة البيتكوين مثل ضوابط إصدار العملات الورقية التقليدية، وذلك بهدف تجنب حدوث تضخم فقد وضعوا سقف إصدار بحوالي ٢١ مليون وحدة حول العالم تم إنتاج ١٤ مليون وحدة منها حتى الآن.

ومن المنتظر الوصول إلى ال ٢١ مليون في الفترة ما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠، فمعدل الإنتاج حاليًا هو إصدار Bitcoin 25 كل ١٠ دقائق، وبعد الوصول للحد الأقصى، فلن يتم إصدار البيتكوين مرة أخرى وسيكون متاحا من خلال التداول فقط دون توليده أو تعدينه.

وجدير بالذكر أن مبتكري العملة الرقمية قاموا بتجزئتها إلى عملات صغيرة أطلق عليها ساتوشي فكل بيتكوين يعادل ١٠٠ مليون ساتوشي على اعتبار أنها ستكون عملة المستقبل.

مزايا العملات الرقمية من وجهة نظر المستثمرين

تعددت المزايا التي رصدها الباحثون في دراستهم تأثراً بوجهات نظر المستثمرين والمضاربين في سوق العملات الرقمية، وقد أشار (قنطقجي، ٢٠١٧) إلى بعض هذه المزايا يذكر منها ما يلي :

- سهولة التداول.
- غياب الرقابة بسبب نظام ال Blockchain المعقد الذي يتم التعامل من خلاله مع عملة البيتكوين تحديداً لأنها أول من أطلقه.
- حل للهروب من سيطرة الحكومات.
- لا يوجد حد أقصى للتداول والاقتناء.
- العمليات التي تتم جميعها مشفرة فغالبًا لا يعرف أطراف المعاملة بعضهم إلا إذا كان البيع والشراء شخصي عن طريق معرفة رقم محفظة الشخص والبيع له.
- حتى الآن لا يوجد أي قيود ضريبية فرضت على العملات الرقمية وتم تنفيذها باستثناء ألمانيا.
- هي عملة غير مركزية لا تتبع أي دولة في العالم (البيتكوين وغيرها من العملات) .
- توفير وقت وجهد المستثمرين في عملية التنقل بين البنوك.
- توفير تكلفة طبع النقود والتخلص من التكاليف العالية.

إلا انه بجانب كل المزايا السابقة يوجد مخاطر محتملة للاعتراف لا يمكن التغاضي عنها كما سيتم ذكره لاحقًا.

مخاطر محتملة للاعتراف بالعملات

في ظل الوضع الراهن المتسم بالتضارب ما بين مؤيد ومعارض لحديث العصر وهي تقنية العملات الرقمية وانتشار التصور غير المنطقي أن العملات الرقمية جاءت لتعيد توزيع الثروات بين الأغنياء والفقراء إلا أن هذا غير صحيح، فالعملات الرقمية ستعرض العالم بأكمله لأزمة؛ لأن القوة الشرائية لدى الاغنياء أعلى من الفقراء وهم من سيقومون بالشراء بكميات كبيرة لا تتناسب مع الكمية المشتراة من قبل الطبقة الفقيرة والمتوسطة وعند حدوث انهيار للعملات فإن أكثر فئتين ستتضرر هم الطبقة الفقيرة والمتوسطة، بسبب خسارة مدخراتهم في وهم شراء العملات الرقمية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المعيشة بعد مرور أي أزمة عالمية وبمعنى أوضح أن السلطة والمال ستتمركز في يد الطبقة الأكثر قوة للمرة الثانية والتالي بعض المخاطر التي أشارت إليها الدراسات السابقة (قنطقجي، ٢٠١٧) .

النقود الرقمية وغسيل الأموال

منعت الولايات المتحدة الأمريكية شركات فيزا وباي بال وويسترن يونيون من تحويل التبرعات إلى ويكليكس مما حرم الموقع من ٩٥٪ من مصادر دخله مما آثار غضب الشعب واعتراضه ضد سياسات الحكومة الأمريكية نتج عنه ثورة شعبية ضد هذه التحكمات، وكانت حجة الحكومة متمثلة في مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، مما دعا نسبة كبيرة من المواطنين للاتجاه نحو العملات الرقمية لضعف أو انعدام آليات الرقابة .

وترى الباحثة أن هذه التحكمات أدت بالفعل إلى عزوف المواطنين بسبب الإجراءات الرقابية والاتجاه إلى العملات الرقمية التي أظهرت بالفعل دورها الخطير في التلاعب وغسيل الأموال عن طريقها وظهرت أنواع من العملات الرقمية بالفعل تنافي الأخلاق العامة .

العملات الرقمية وسيلة غير مباشرة لتغيير طبقات المجتمع

اظهرت الأزمة المالية الأرجنتينية قدرة البيتكوين بالأخص على تحويل القوة من الحكومات إلى الفقراء، حيث مر مواطنو الأرجنتين بأزمات مالية عديدة إلى أن ظهرت أول العملات الرقمية وهو البيتكوين الذي أفسح الطريق أمام الأرجنتين لكسر القيود المشددة التي تفرضها الحكومة الأرجنتينية على البيزو على سبيل المثال :

- تقييم سعر الصرف بشكل واقعي للدولار مقابل البيزو الأرجنتيني .

- منع التحويل عن طريق شركة باي بال .
- استغراق وقت كبير لإتمام عمليات الشراء والاستثمار بين الأرجنتين وبلاد العالم .
- صعوبات فتح حسابات بنكية، وصعوبة الحصول على بطاقات الائتمان .

العملات الرقمية للمساعدة في الانقلابات السياسية والاقتصادية

بعد اتخاذ الحكومة الاسبانية لسياسات التقشف لجأ الشعب الإسباني للعملات الرقمية وانتقل هذا الاتجاه أيضًا لحركة (احتلوا وول ستريت) عن طريق استخدام البيتكوين لاستقبال التبرعات المحولة لهم حتى لا تتمكن الحكومة من تجميدها والبعد عن سيطرة الحكومة .

العملات الرقمية بين الحين والآخر تمثل تهديداً بالخسارة

ما بين صعود وهبوط سوق العملات الرقمية على سبيل المثال عملة البيتكوين كما يوضحها الأشكال القادمة.

سعر البيتكوين من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥

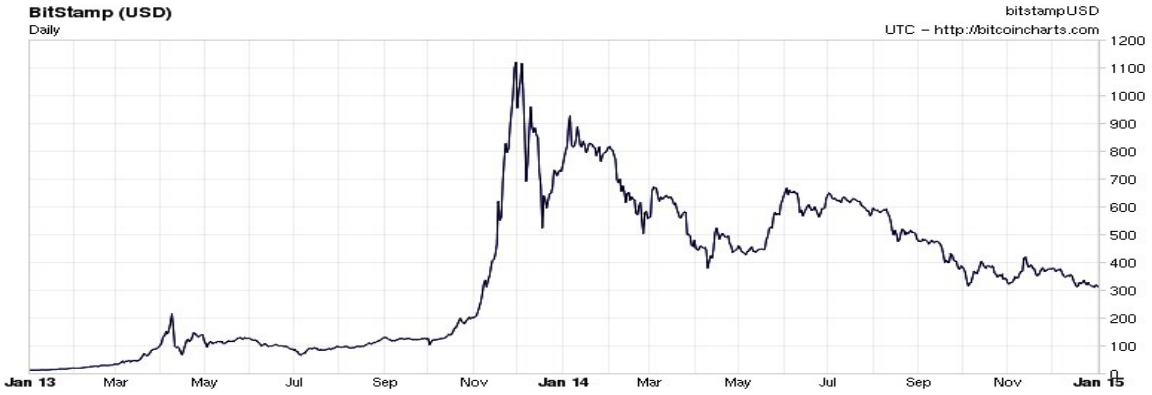

المصدر: https://bitcoin.org/ar

الرسمة السابقة توضح انعدام قيمة البيتكوين في بداية النشأة وما بين تذبذب في الأسعار من انخفاض وارتفاع وانخفاض مرة أخرى، مما يشير إلى عدم وجود استقرار مالي واضطرابات عالية في فروق الأسعار بين حين وآخر في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥.

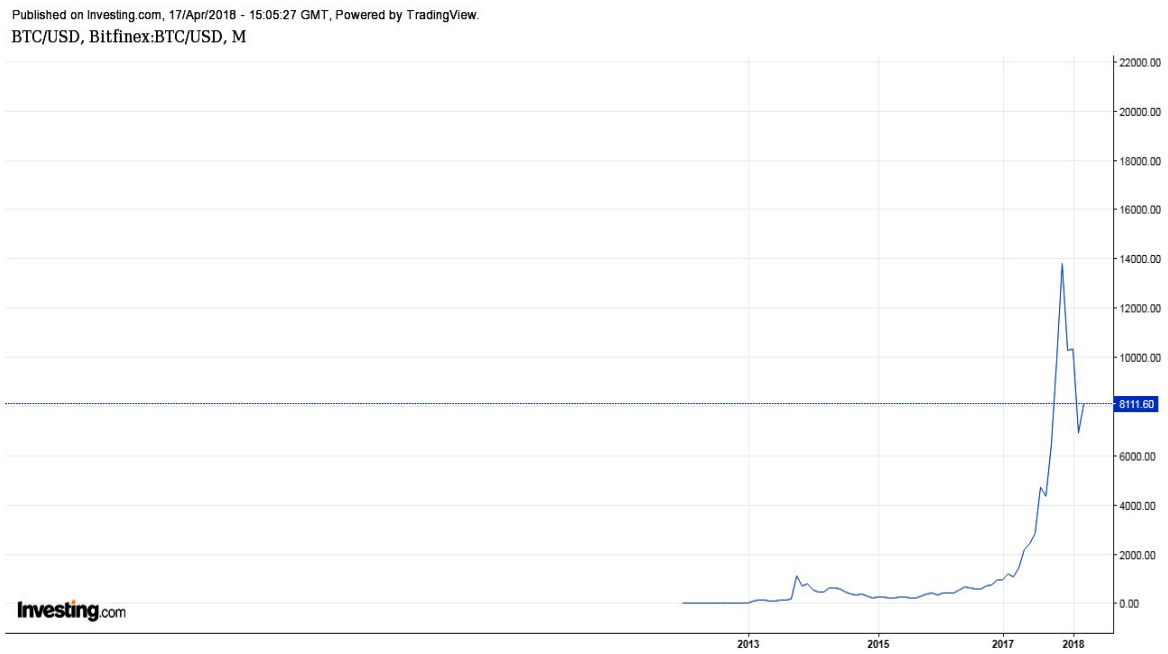

المصدر: https://sa.investing.com/crypto/bitcoin/btc-usd-chart

يوضح الرسم السابق صعود البيتكوين إلى مستوى غير متوقع في عام ٢٠١٨ م فالتساؤل هل سيستقر سعر البيتكوين أم سيسفر ذلك الارتفاع عن عواقب وخيمة ويعقبه انخفاض حاد يصل إلى القيمة الحقيقية للعملة ليستيقظ العالم على أزمة مالية جديدة؟ وهو ما سيتم توضيحه من خلال آخر التطورات في الاعتراف بالعملات الرقمية بشكل عام.

آخر تطورات الاعتراف العالمي بالعملات الرقمية من قبل الدول والمنظمات

تبين انتشار استخدام العملات الرقمية واعتراف العديد من الدول والمنظمات العالمية بها طبقًا للعديد من الدراسات على سبيل المثال (امين، ٢٠١٨ . قنطقجي، ٢٠١٧ . منصة رواق، ٢٠١٨ . تعرف على مستقبل العملات الرقمية، ٢٠١٦ . حامد، ٢٠١٤ . Kokina et al, 2017)

المنظمة او البلد	الحدث
منظمات وبنوك عالمية	
Namecheap	سمحوا باستخدام البيتكوين
Wordpress	
Reddit	
Flattrr	

جوجل فيناس	دعمت خدمة مالية جديدة وهي الاطلاع على قيمة العملة الرقمية Bitcoin مقابل بقية العملات الرقمية
إنتل	أعلنت مؤخرًا عن تطوير نظام جديد لتسهيل استخدام البيتكوين
مايكروسوفت	أعلنت في فبراير 2014 عن إضافة ميزة إلى محرك البحث التابع لها Bing تتيح للمستخدمين الاستعلام عن قيمة عملة البيتكوين مقارنة بالعملات الورقية أو العملات الرقمية، إلا أنها عادت ورفضت التعامل بها عن طريق الدفع لثمن تطبيقاتها، وأعلنت مؤخرًا عن تطوير نظام جديد لتسهيل استخدام البيتكوين
Gold man sachs	قامت بإنشاء مكتب Cirde Internet Financial لتداول العملات الرقمية برأسمال 50 مليون دولار
مجموعتان CME وCBOE	تخططان لإطلاق العقود الآجلة
ناسداك	أطلقت منتج بلوكتشين مخصص لها لتكون أول بورصة عالمية تتعامل مع هذه التقنية المالية
BNY Mellon	المصارف السابقة العملاقة بدأوا رسميًا بالتعامل بالنقود الرقمية في 2018 نظرًا لمزاياها في توفير الوقت والتكلفة المتمثلة في عشرات المليارات سنويًا من تكاليف المقاصة بين البنوك الرئيسية
ICAP	
Standards Chartered	
Deutche	
QT/UBS	
Goldman sachs	
البلاد	
الصين	تريد السيطرة الكاملة وتسعى لإنشاء عملة رقمية سيادية، لأنها ترى أن عدم المركزية يهدد اقتصادها ويشكل مخاطر مالية كبيرة فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقررت غلق بورصات تداول العملات الرقمية، بسبب مخاوفها من تصاعد مكانة عملة البيتكوين في النظام المالي بالبلاد، وسط تركيز حكومي على منع رأس المال الحقيقي من الهروب إلى العملات الرقمية
اليابان	سمحت في ابريل 2016 باستخدام البيتكوين والعديد من العملات الرقمية وتخطط للاعتراف بها، فهي تعطي الموظف الحق في إمكانية تحويل جزء من راتبه الشهري إلى هذه العملات الالكترونية
ألمانيا	اعترفت بالنقود الرقمية وأنه يمكن التعامل بها، وبذلك فقد فرضت الحكومة الألمانية الضرائب على الأرباح التي تحققها المنظمات التي تتعامل بالبيتكوين، في حين أبقت المعاملات الفردية معفية من الضرائب

روسيا	تستعد لتبنى البيتكوين لكن تحت سيطرتها الكاملة فقد شرع (بوتين) بعدة إجراءات بعد تحريم المتاجرة بالبيتكوين وفرض عقوبات قد تصل للحبس تراجع بسبب غزو البيتكوين الأسواق وأشار إلى: - فرض الضرائب على عمليات التعدين. - تنظيم عروض العملة الأولية ICOS لإنشاء تشريعات لتكنولوجيا ال Blockchain الجديدة. - توحيد جهات الدفع التي من المحتمل أن تكون عبر البنك المركزي.
الهند	حذرت من المخاطر المحتملة للعملات الرقمية وأشارت إلى إمكانية تحولها لتهديد واستخدامها في التهرب من الضرائب أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
نيوزلاندا	تتنبأ بأن العملات الرقمية سيكون لها مكانة لديها في المستقبل ولكن تستبعد الاتجار في البيتكوين
إندونيسيا	حظرت العملات الرقمية من عام 2018 لحماية عملتها المحلية
الولايات المتحدة	تخطط لإصدار الفيدكوين، فقد حكم القضاء الأمريكي من قبل بأحقية إطلاق لفظ عملة على البيتكوين لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسميًا لكونها تريد تنظيم العملة وربطها بالحكومات وهو ما يتعارض مع ميزة العملة لأنها عملة غير مركزية
الاتحاد الأوروبي	يخطط لإصدار اليورو كوين
افريقيا	هناك عدة دول افريقية تهتم بنوكها المركزية بالعملات الرقمية وترصد تطورها
الامارات العربية المتحدة	تخطط لإصدار عملة رقمية مشتركة مع المملكة العربية السعودية لتسوية المدفوعات، وقد أشار إلى عملة البيتكوين بمنتدى دافوس والقمة العالمية للحكومات بدبي وأهمية المكانة التي سوف تتخذها تلك العملة في العالم المالي، وتم التعامل بالعملة بالفعل في مطعم وصراف آلي بدبي
المملكة العربية السعودية	اتخذت قرار بمنع المصارف على اختلافها من شراء العملة الرقمية، وبررت ذلك بأن هذه العملة ليست محكومة لبنك مركزي واضح يحكم سياساتها، إلى جانب أن ما يتداول حول بعض الشركات العالمية التي اعتمدت عملة البيتكوين لشراء سلعها لا يمكن إثباته من خلال القوائم المالية لهذه الشركات، وأشارت أن هذه العملة يمكن أن تكون وسيلة لنقل غير مشروع للأموال خاصة أنها لا تخضع لأي أنظمة ضريبية، ولكنها تراجعت وتعتزم إصدار عملة رقمية مشتركة مع الامارات
شرق آسيا	في طريقها نحو الاعتراف بالعملات الرقمية
أمريكا الجنوبية	في طريقها نحو الاعتراف بالعملات الرقمية
الأردن	تم قبول هذه العملة أول مرة في مقهى بالعاصمة عمان
فلسطين	تم قبول العملة في منظمة أنظمة معلومات
الكويت	أصبح سوق السفير من أوائل الأسواق في الكويت والشرق الأوسط التي تقبل البيتكوين في تعاملاته

مصر	أشار مسؤول بالبنك المركزي المصري أن البنك يعد في الوقت الحالي دراسة متكاملة لإمكانية إصدار تشريع أو قانون خاص يتيح تداول العملات الافتراضية أو الرقمية وابرازها البيتكوين، والاعتراف بها كمنتج مالي في المعاملات المالية والمصرفية، مؤكدًا أن الدراسة التي تتم الآن تشمل إتاحة التداول في التعاملات المصرفية في البنوك العاملة في السوق المصرية المحلية، والتعامل بها في شراء السلع والخدمات وما يتعلق بهذا الشأن من النواحي القانونية
النمسا	شهد عام 2017 افتتاح أول مصرف للبتكوين (بتكوين بنك) تقوم فكرته على تداول العملة بطريقة أكثر آمانًا ويسمح بإمكانية تحويل العملة التقليدية لبتكوين والعكس
لبنان	حذر مصرف لبنان المركزي في تعميم موجه إلى المصارف والمنظمات المالية والوساطة المالية والجمهور في عام 2014 من شراء أو حيازة أو استعمال العملات الرقمية بأي شكل من الأشكال
إيسلندا	يتم حظر تداول البيتكوين في ايسلندا بمبرر أنها غير متوافقة مع قانون الصرف الأجنبي
فيتنام	أعلنت فيتنام أن التعامل بهذه العملة غير قانونياً، وربطت بين العملات الرقمية والأنشطة الاجرامية مثل غسل الأموال
بنغلاديش	عبر البنك المركزي البنغلادشي عن مخاوفه من عدم وجود نظام دفع مركزي للعملات الرقمية، وأشار إلى أن التداول بهذه العملات جريمة يعاقب عليها القانون ويمكن أن تؤدى إلى الحكم بالسجن 12 عامًا
بوليفيا وقرغيزستان	حظر بنك بوليفيا المركزي استخدام البيتكوين وغيره من العملات الرقمية، وأشارت قرغيزستان أيضًا ان استخدام هذه العملات غير قانونيا
الإكوادور	تم حظر العملات الرقمية
كندا	تسمح بتداول العملات الرقمية لكن دون الاعتراف بها رسميًا خشية استخدامها لغسل الأموال، وينظر إلى البيتكوين من قبل هيئة الايرادات الكندية على أنه سلعة وهذا يعني أن معاملات البيتكوين ينظر إليها على أنها معاملات مقايضة
كوريا الجنوبية	حظرت منظماتها المالية من التعامل بالعملات الرقمية أو امتلاكها أو الاحتفاظ بها كضمانات، برغم اتجاه نحو مليون كوري من المستثمرين الصغار لامتلاك البيتكوين
استراليا	هي سوق للمضاربات فقد أشار محافظ بنكها أن الاتجار في البيتكوين يعتبر عنصر جذب للمستثمرين غير القانونيين واعتزم إصدار عملة رقمية محلية للحد من الآثار غير القانونية

آراء اقتصادية ومالية حول العملات الرقمية

نتيجة لما أثارته العملات الرقمية من جدل فقد توجه عدد من أهم ساسة المال بالعالم نحو ابداء آرائهم ووجهة نظرهم التحفظية تجاه العملات الرقمية تحديدا البيتكوين باعتباره أكثر انتشاراً وارتفاعًا في القيمة، على سبيل المثال وليس الحصر كما أشار (الشمري، ٢٠١٨).

وارن بافيت: أكد الملياردير الأمريكي وارن بافيت المشهور في بورصة وول ستريت أن ما يحدث حاليًا سوف يؤدي بكل تأكيد إلى نهاية سيئة، ويذكر أيضًا أنه الرئيس التنفيذي لشركة بيركشاير هاثواى حيث أن شركته ليس لديها أي اهتمام مطلقًا بالعملات الرقمية المشفرة ولا تفكر بالاستثمار فيها ولا التعامل بها.

جانيت يلين: وصفت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي للبنك المركزي أن العملات الرقمية تمثل أصلاً للمضاربة ولكنها ليست مصدراً ثابتًا للقيمة ولا تعتبر عملات قانونية، كما أشارت أن المخاطر التي سببها البيتكوين إلى الآن قليلة نظراً لأن العملات الرقمية بشكل عام تلعب دوراً محدوداً في نظام المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية.

جيمي ديمون: أبدى الرئيس التنفيذي لبنك "جي بي مورغان" جيمي ديمون، آسفه بعد وصفه بتكوين بأنها وسيلة للاحتيال تفيد البعض في بلدان مثل فنزويلا أو الإكوادور أو كوريا الشمالية كما يمكن لتجار المخدرات والقتلة الاستفادة منها كذلك وكان ديمون قد شبه البيتكوين بأنها باتت أسوأ من زهور التوليب في إشارة إلى "جنون التوليب" أو ما يعرف ب "الهوس الخزامى" الذي شكل واحدة من أسوأ الفقاعات الاقتصادية في العالم خلال القرن السابع عشر.

ستيفن منوتشين: نبه وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين إلى ضرورة عدم السماح بأن تستخدم العملة الرقمية بتكوين لإخفاء نشاطات غير مشروعة، متعهداً بتصريحات صحافية، بالعمل مع حكومات أخرى منها حكومات مجموعة العشرين التي تضم أكبر اقتصادات العالم من أجل مراقبة نشاط أولئك الذين يستثمرون بقوة في العملة المشفرة، وقال منوتشين "علينا ضمان ألا يمكن الاشخاص، السيئون من استخدام هذه العملة للقيام بأمور سيئة".

أنواع الأزمات التي مر بها العالم

ترى الباحثة أنه يمكن أن تستخلص من هذه الأزمة معادلة اقتصادية قد تصيب بنسبة كبيرة في الحالات المماثلة وهي: "أن الأرباح السريعة العالية ستلاقي انهيار على الأجل الطويل "خصوصًا إذا كانت غير مبررة ومجهولة المصدر.

وكما أشار (العقون، ٢٠١٣) بتصنيفه لأنواع الأزمات بوجه عام إلى أربع أزمات وهما:

أزمة العملة: يطلق عليها أحيانًا أزمة الصرف الأجنبي وتكون بسبب المضاربة من قبل المستثمرين والسوق السوداء أو السوق غير الشرعية في العملات الأجنبية واكتنازها من قبل بعض المضاربين، مما يترتب عليه قلة المعروض من العملة وارتفاع أسعارها وانخفاض قيمة العملة القومية للبلد.

الأزمة المصرفية: وتسمى أيضًا الذعر المالي Financial Panic وهي عبارة عن حالة من عدم الاستثمار نتيجة انهيار مصارف عالمية.

أزمة الديون: تحدث عندما يتوقف المقترضون عن السداد، وعندما يتوقفون عن الحصول على قروض جديدة في محاول منهم لتسديد القروض القديمة، مما يترتب عليه توقف القطاع العام.

أزمة الأسواق المالية: هي انفجار فقاعة مالية جديدة، وتحدث عند قيام المستثمرين بشراء أصل والمضاربة عن طريقه واعطاءه قيمة أعلى من قيمته الحقيقية، ثم تتلاشى فترة الرواج الكاذب، وتأتي فترة الخسائر الفادحة والكساد، بسبب اكتشاف القيمة الحقيقة للأصل فيما بعد.

وترى الباحثة أن ما حدث في العالم بناءًا على تصنيف (العقون، ٢٠١٣) هو أزمة أسواق مالية حيث تم إعطاء قيمة غير حقيقة لعملات وهمية غير حقيقة لعملات وهمية غير مركزية لا يوجد لها جذور في العالم بأكمله ولا وجود فيزيائي، سيترتب على ذلك وضع اقتصادي سيء في السنوات القادمة.

عرض لبعض الأزمات المماثلة للوضع الراهن في ظل رواج العملات الرقمية

مر التاريخ الاقتصادي بأزمات مالية أثرت تأثيراً مباشراً على الاقتصاد، وسرعان ما تنتشر الظاهرة الاقتصادية وتتنقل بسرعة رهيبة بين دول العالم كما بدأت بعض الأزمات من أقوى الدول اقتصاداً وستعرض الباحثة أشهر الأزمات المالية فيما يلي:

زهرة التوليب ١٦٣٧: أثارت الأحاديث عن العملات الرقمية ذكرى اقتصادية من أكبر الأزمات المالية على مر التاريخ، حيث شهدها العالم في الفترة من ١٦٣٦–١٦٣٧ في هولندا وتدعى باسم أزمة زهرة التوليب أو فقاعة زهرة التوليب Tulip mania، حيث كانت هذه الأزمة أول فقاعة اقتصادية في التاريخ الحديث، حيث أقبل التجار على احضار زهرة التوليب من خارج البلاد ولكن ليس للاستخدام الشخصي أو التزيين للبيئة، بل للتربح منها حيث طلبها الكثير من المستثمرين بهولندا وحتى عامة الشعب سعوا لشرائها بهدف بيعها مرة أخرى والتربح من فرق السعر.

ارتفع سعر الزهرة دون مبرر واضح من أسعار تكاد لا تذكر إلى ٤٠٠٠ فلورينا، وجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد حينها كان لا يتعدى ال ١٥٠ فلورينا.

وبسبب كثرة شرائها وانتشارها بشكل جنوني، تراجعت الأسعار خلال فبراير الأسود ١٦٣٧ فكانت شهرين سبب انهيار كثير من المستثمرين لكل ما يملكون من أصول وأموال، حتى الذين تمكنوا من تحقيق أرباح عندما أحضروها من الخارج لبيعها عانوا من ارتفاع الأسعار بعد هذه الأزمة والكساد الاقتصادي.

وحاولت الحكومة الهولندية الحد من صعوبة الأزمة والسيطرة على الانهيار الاقتصادي إثر أعلانها عن التزامها بسداد ١٠٪ من قيمة عقود الزهرة الشهيرة، لكنها فشلت.

أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ : زيادة شراء العقارات في فلوريدا أدى إلى ارتفاع الأسعار وعام ١٩٢٦ اجتاح فلوريدا إعصار وقد عزف المستثمرين عن الشراء واتجهوا للبورصة بكثافة وشهدت البورصة ارتفاع كبير من جوان ١٩٢٨ إلى سبتمبر ١٩٢٩ لكن بحلول أكتوبر عام ١٩٢٩ انطلقت الأزمة بانهيار سريع ببورصة وول ستريت بأمريكا.

أزمة اكتوبر ١٩٨٧ : لقبت من لحظة الافتتاح الأولى للبورصة بيوم الاثنين الأسود، بسبب حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحالية فقط ولكن أيضاً في سوق العقود المستقبلية وقد نشأ ذلك بسبب ارتفاع أوامر البيع بطريقة غير طبيعية أدى ذلك لانخفاض أسعار الاسهم.

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ : شهد العالم بأكمله أزمة مالية انطلقت من أقوى اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي إثر إعلان بنك ليمان براذرز إفلاسه، ويرجع السبب في ذلك بسبب ما مر به الاقتصاد الأمريكي من ازدهار في الفترة من ٢٠٠٠–٢٠٠٦ للاستثمار في المشتقات المالية المدعومة بالرهن العقاري، فكان هذا السبب لاندلاع الأزمة إثر تساهل البنوك في إقراض المواطنيين مبالغ ضخمة مقابل الرهن العقاري، أي إعطاء عقارات أكبر من قيمتها الحقيقية ومن هنا شهد العالم بأكمله أزمة مالية طاحنة يحاول التعافي منها إلى الآن.

استخلاصاً لما سبق ترى الباحثة أن السبب الرئيسي في الأزمات التي شهدها العالم قديماً وحديثاً هو إعطاء الأصول أكبر من قيمتها العادلة التي تستحقها، لكن المشكلة الحالية أكبر من الأزمات السابقة ويرجع السبب الرئيسي فيها أنها عالمية فقد اعترفت العديد من الدول بالعملات الرقمية، وباقي الدول تدرس مدى إمكانية ادخالها والتعامل بها، كما تتميز تلك المشكلة أن في هذه الأزمة قد بيع الوهم

للمستثمرين، أو بمعنى أوضح تم بيع عملات لا وجود فيزيائي لها تقبلها دول ودول لا تقبلها، وتتعامل بها شركات وشركات لا تتعامل بها.

وإذا كان من العدالة إعطاء فرصة للتقنيات والابتكارات الجديدة فلابد من اتخاذ مسار تصحيحي آمن يضمن حقوق المستثمرين في هذه العملات بدلاً من تحكم فئة مجهولة في الأوطان.

إن الحل الجذري لتلك المشاكل يتمثل في إصدار عملة رقمية لكل دولة بشرط أن تكون مركزية معترف بها ولها أصول واضحة، ولايمكن اهمال الجانب التقني المتمثل في البلوكتشين ودوره في خدمة المجتمع والشركات وادخاله لمنظومة الأعمال فلا ضرر منه، لأن الضرر متمثل في العملات الرقمية نفسها وتعدد أغراضها المختلفة.

النتائج

- انتشار العملات الرقمية بصورة غير متوقعة في دول العالم المختلفة، واعتراف منظمات أعمال عالمية بها.
- تعدد العملات الرقمية فقد بلغ عددها ما يقرب من ١٤٠٠ عملة رقمية في وقت قصير نسبياً من (٢٠٠٨-٢٠١٨).
- تعد عملة البيتكوين الأكثر انتشاراً في العملات الرقمية نظير ما حققته من ارباح جذبت إليها المستثمرين حول العالم.
- نسبة من رجال الاقتصاد والمال يتنبؤن بمرور العالم بأزمة مالية جديدة على يد العملات الرقمية.
- إمكانية تهريب الأموال وغسيل الأموال من خلال العملات الرقمية.
- العملات الرقمية تساعد في حدوث انقلابات سياسية واقتصادية.
- إن عدم مركزية العملات الرقمية وعدم تبعيتها لأي دولة يعطي فرص لتمويل الإرهاب وارتكاب جرائم بحق الإنسانية.
- ظهور عملات منافية للتقاليد والأعراف خطر يهدد العالم بشكل عام والشباب بالأخص.
- إن المرور بأزمة مالية ثانية كارثة فالعالم لم يتعافَ من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.
- إن الاستثمار في العملات الرقمية الحالية غير عادل نتيجة إعفاء أرباح الاستثمارات من الضرائب التي تحصلها الدول.

التوصيات

- ضرورة إصدار عملة رقمية لكل دولة معتمدة ورسمية لحوكمة العملات الرقمية.
- ضرورة العمل على الاستفادة من الجانب التقني في العملات الرقمية وهو تقنية ال Blockchain في مجال منظمات الأعمال والمحاسبة بشكل خاص.
- أهمية توعية المستثمرين بالمخاطر العالية للاستثمار في تلك العملات فكما هو واضح تذبذب أسعار غير منطقي.
- أهمية توعية الشباب لعدم الانخراط نحو العملات التي تنافي أعراف المجتمعات.
- إصدار قوانيين لتنظيم تحصيل الضرائب في الدول لحفظ حق كل دولة بها مستثمرين في العملات الرقمية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- امين، رحاب عادل صلاح الدين، (٢٠١٨). أهمية التوجه نحو صياغة معيار للتقنيات التكنولوجية الحديثة لتجنب التهرب الضريبي في ظل ظهور المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل. المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS وتأثيراتها الضريبية. المنعقد ١٥ ابريل. بدار الضيافة جامعة عين شمس.
- الشمري، فيصل، (٢٠١٨). ماذا قال مشاهير الاقتصاد العالمي عن بتكوين؟ دبي
- عباس، شرين عبد الله، (٢٠١٣). مدخل مقترح للمحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS بهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد الرابع. العدد الثالث. ص ٥٣-٧٦.
- عصام الدين، أحمد محمد، (٢٠١٤). عملة البيتكوين BITCOIN. مجلة المصرفي السودان. العدد ثلاثة وسبعون. ص ٥٠-٥٣.
- العقون، نادية، (٢٠١٣). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية". دكتوراه. جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- قنطقجي، سامر مظهر، (٢٠١٧). النقود الرقمية والثورات الشعبية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد الخامس والستون. اكتوبر.
- قنطقجي، سامر مظهر، (٢٠١٧). البيتكوين وآخواتها تنافس النظام النقدي العالمي وال Blockchain قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد السابع والستون، ديسمبر، ص ١٠-١٨.
- ماذا تعرف عن عملة "البيتكوين" الإلكترونية؟، (٢٠١٧). http://www.maaal.com/archives/20170601/92533
- المجمد، هشام إبراهيم، العنزي، فيصل صبار، الفريح، مشاري محمد، الرخيص، عبد اللطيف إبراهيم، (٢٠١٧). مدى إدراك متخذي القرار لتداعيات الأزمة المالية العالمية على سوق الكويت للأوراق المالية: دراسة استقصائية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد مائة اربعة وستون. ص ٢٣١-٢٨٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- de Kruijff, J., & Weigand, H. (2017, June). Understanding the blockchain using enterprise ontology. In International Conference on Advanced Information Systems Engineering (pp. 29-43). Springer, Cham.
- Kokina, J., Mancha, R., & Pachamanova, D. (2017). Blockchain: Emergent Industry Adoption and Implications for Accounting. Journal of Emerging Technologies in Accounting.
- Li, Z. Will Blockchain Change the Audit?. (2017). China- USA Business Review. 16. 294-298.
- Maurer, B. (2016). Re-risking in Realtime. On Possible Futures for Finance after the Blockchain. BEHEMOTH-A Journal on Civilisation, 9(2), 82-96.